حالة المعابر في قطاع غزة
2019/3/1 - 2019/3/31

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال (شهر مارس) فرض قيودها المشددة على حركة وتنقل سكان قطاع غزة، حيث ما زالت ترفض السماح لمعظم سكان القطاع الخروج منه أو العودة إليه من خلال معبر بيت حانون "ايرز". وتسمح السلطات المحتلة في المقابل، وفي نطاق ضيق جداً، بمرور بعض الفئات كالمرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقيهم؛ والذين يمرون بعملية طويلة ومعقدة من أجل الحصول على الموافقة بالمرور، ويخضعون لإجراءات أمنية مشددة أثناء مرورهم عبر المعبر. وقد عرقلت سلطات الاحتلال المتمركزة على معبر بيت حانون "ايرز" خلال الفترة التي يغطيها التقرير سفر 711 من مرضى القطاع المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، وذلك من أصل 2.002 طلب تصريح للعلاج، أي ما نسبته (35.5%) من إجمالي الطلبات المقدمة. وقد أرجعت سلطات الاحتلال رفض سفر المرضى لذرائع مختلفة، من بينها رفض لأسباب أمنية، طلب تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض للمقابلة الأمنية.

كما واصلت السلطات المحتلة حظر تصدير منتجات قطاع غزة للعام الثاني عشر على التوالي، واستثنت من ذلك كميات محدودة جداً، معظمها منتجات زراعية، وتعادل صادرات شهر مارس 6% من صادرات القطاع الشهرية قبل فرض الحصار. كما استمرت السلطات المحتلة في فرض القيود على توريد السلع التي تصنفها على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام"، وتضع السلطات الاسرائيلية رسمياً على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام 118 صنفاً، وتحتوي هذه الاصناف مئات السلع والمواد الأساسية.

القيود على حركة الأفراد

- ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تفرض قيوداً مشددة على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون "ايرز"، وتسمح في نطاق ضيق جداً بمرور فئات محدودة، هي: المرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقيهم؛ المواطنون الفلسطينيون حملة الجنسية الإسرائيلية؛ الصحفيون الأجانب؛ العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ التجار ورجال الأعمال؛ أهالي المعتقلين في السجون الاسرائيلية، وبعض المسافرين عبر معبر الكرامة.
- **المرضى:** عرقلت سلطات الاحتلال المتمركزة على معبر بيت حانون "ايرز" خلال شهر مارس سفر مئات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو مستشفيات الضفة الغربية، وذلك بذرائع مختلفة، من بينها رفض لأسباب أمنية، طلب تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض للمقابلة الأمنية. وبحسب وزارة الصحة فإن سلطات الاحتلال عرقلت سفر 711 من مرضى القطاع المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، وذلك من أصل 2.002 طلب تصريح للعلاج، أي ما نسبته (35.5%) من إجمالي الطلبات المقدمة. وقد عزت سلطات الاحتلال رفض 74 طلباً لأسباب أمنية (3.7%)، ولم ترد على 20 طلباً (1%)، وأخرت الردود (تحت الدراسة) على 533 طلباً (26.6%)، فيما طلبت السلطات المحتلة من 3 مرضى تغيير مرافقيهم (0.15%)، وتأخر سفر 81 مريضاً (32.9%) بذرائع مختلفة.

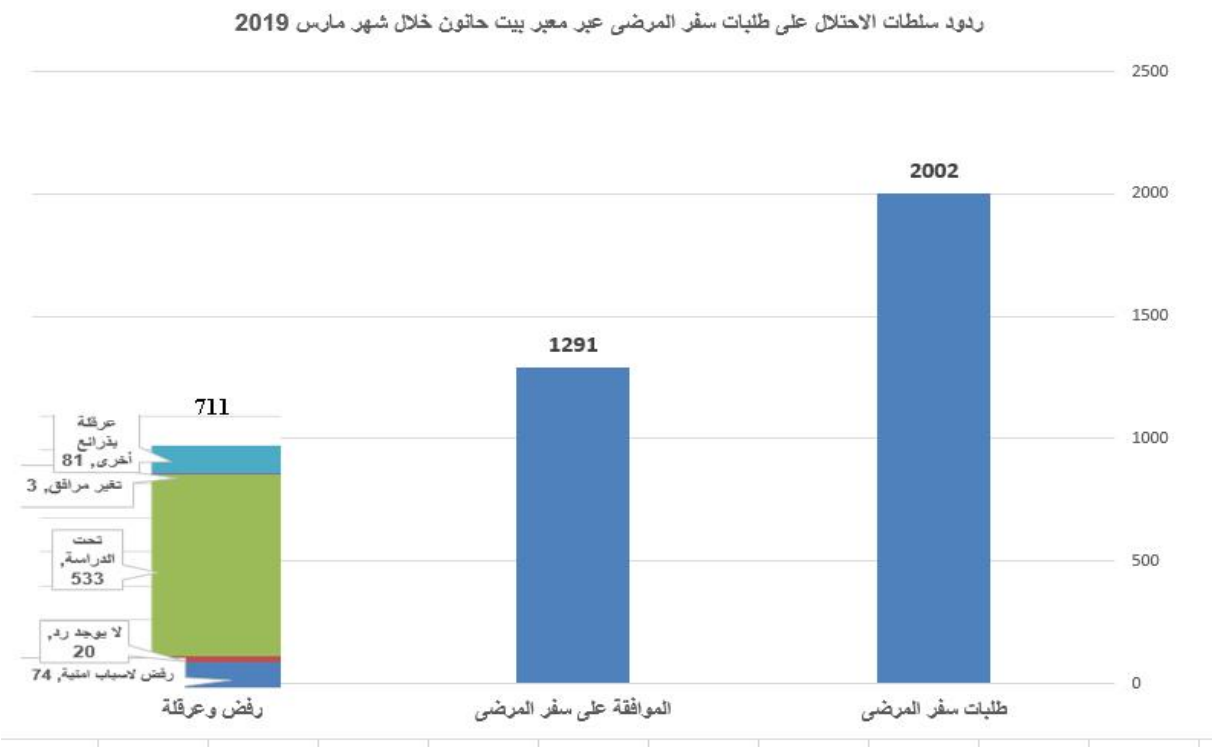

- وقد عرقلت السـلطات المحتلة خلال العام 2018، سـفر 10.057 من مرضــى القطاع المحولين للعلاج في المسـتشـفيات الإسـرائيلية أو في مسـتشـفيات الضـفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، وذلك من أصـل 25.877 طلب تصـريح للعلاج، أي ما نسبته (38.8%) من إجمالي الطلبات المقدمة. وقد عزت سلطات الاحتلال رفض 1.978 مريضاً لأسباب أمنية (7.6%)، ولم ترد على 612 طلب (2.3%)، وأخرت الردود (تحت الدراســة) على 5.950 مريضــاً (22.9%)، فيما طلبت السـلطات المحتلة من 210 مريضــى تغيير مرافقيهم (0.8%)، وتأخر سـفر 1.307 مريضـاً (5.1%) بذرائع مختلفة.

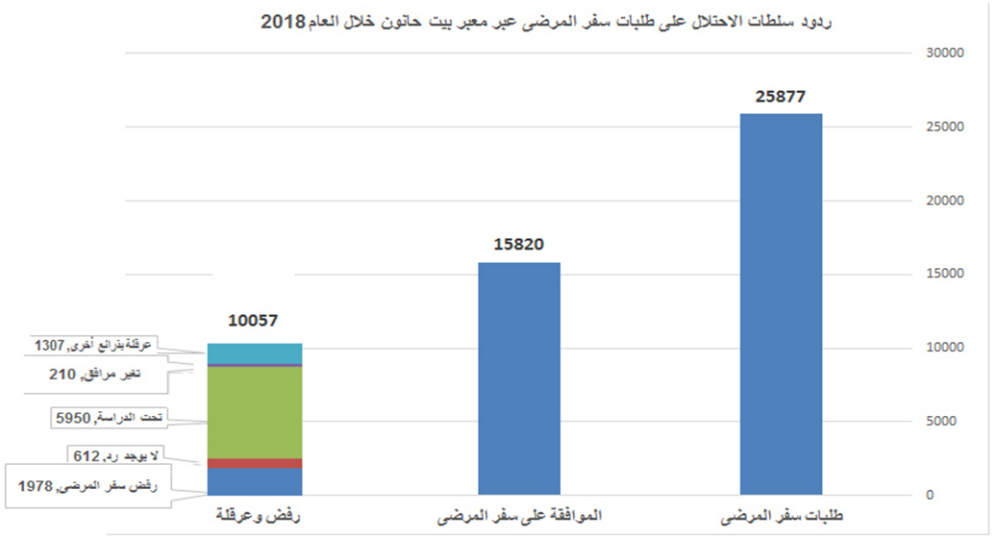

- واصلت السلطات المحتلة الاسرائيلية فرض القيود على الفئات المحدودة التي يُسمح لها باجتياز معبر بيت حانون "ايرز". وقد شـملت هذه القيود إطالة الوقت المطلوب للتعامل مع طلبات تصـاريح الخروج من غزة من 24 يوم عمل إلى 70 يوم عمل لطلبات الدراسـة، التجارة، السـفر إلى الخارج، و50 يوماً لطلبات زيارة قريب مريض، حضـور مؤتمرات، مواعيد مع قنصـليات وسـفارات في الضـفة الغربية، أو إسـرائيل، و23 يوم عمل للنظر في طلبات المعالجة الطبية غير الطارئة. ولا تشمل هذه المدة أيام الاجازات المقررة وهي يومي الجمعة والسبت من كل أسبوع.

- كما استمرت السلطات الإسرائيلية في فرض القيود على الاحتياجات التي يسمح للمسافر، عبر معبر بيت حانون "ايرز"، باصـطحابها معه أثناء اجتياز المعبر، ومن ضـمن هذه القيود منع حيازة الأجهزة الالكترونية والكهربائية ومواد التجميل والمواد الغذائية، كما يمنع المسافرين من وضع احتياجاتهم في حقائب ذات عجلات.

- **زيارات المعتقلين:** سمحت سلطات الاحتلال خلال شـهر مارس لـــ 38 شـخصـاً فقط من ذوي المعتقلين ، من بينهم 11 طفلاً، بزيارة 23 من أبنائهم في السـجون الإسـرائيلية، وفق مصـادر اللجنة الدولية للصـليب الأحمر بغزة. ويعتبر عدد زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السـجون الإسـرائيلية خلال شـهر مارس محدود جداً قياسـاً بعدد الزيارات التي تتيحها التفاهمات التي تم التوصل إليها بين المعتقلين والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012. وبتاريخ 2019/3/25، ألغت إدارة مصـلحة سـجون الاحتلال الإسـرائيلي زيارةَ الأهالي لأبنائهم المعتقلين في السـجون الاسـرائيلية، وقد أعادت سـلطات الاحتلال حافلةً تقل 23 مواطناً من ذوي المعتقلين كانوا في طريقهم لزيارة أبنائهم في سـجن (إيشـل)، وذلك بعد اغلاق معبر بيت حانون "ايرز"، رداً على إطلاق الصـاروخ على تل أبيب. ويتعرض ذوو المعتقلين أثناء الزيارة لممارسـات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية.

- **التجار:** واصلت السلطات المحتلة فرض القيود على تنقل التجار عبر معبر بيت حانون "ايرز"، حيث سمحت السلطات الاسـرائيلي خلال شـهر مارس بمرور 5.720 تاجر، وفقاً للهيئة العامة للشـؤون المدنية في غزة. وما تزال السـلطات المحتلة تحظر مرور مئات التجار، من دون أسباب.

- **الفئات الأُخرى:** سـمحت السـلطات الاسـرائيلية خلال شـهر مارس لـــ 495 من العاملين في المنظمات الدولية، و31 دبلوماسـياً، و362 من أصـحاب الحاجات شـخصـية، و166 من المسـافرين عبر معبر الكرامة "جسـر اللنبي"، 147 من عرب 1948، وفقاً للهيئة العامة للشـؤون المدنية في غزة. وخلال نفس الفترة منعت سـلطات الاحتلال كبار السـن من الوصـول إلى المسـجد الأقصـى للصـلاة فيه. ولا تعبر هذه الإحصـائيات عن عدد الأشـخاص المسموح لهم بالمرور، فعدد الحاصـلين على تصـاريح أقل بكثير من عدد مرات المرور، ولكن يسـتطيع حامل التصـريح المرور عبر المعبر أكثر من مرة خلال الشهر الواحد.

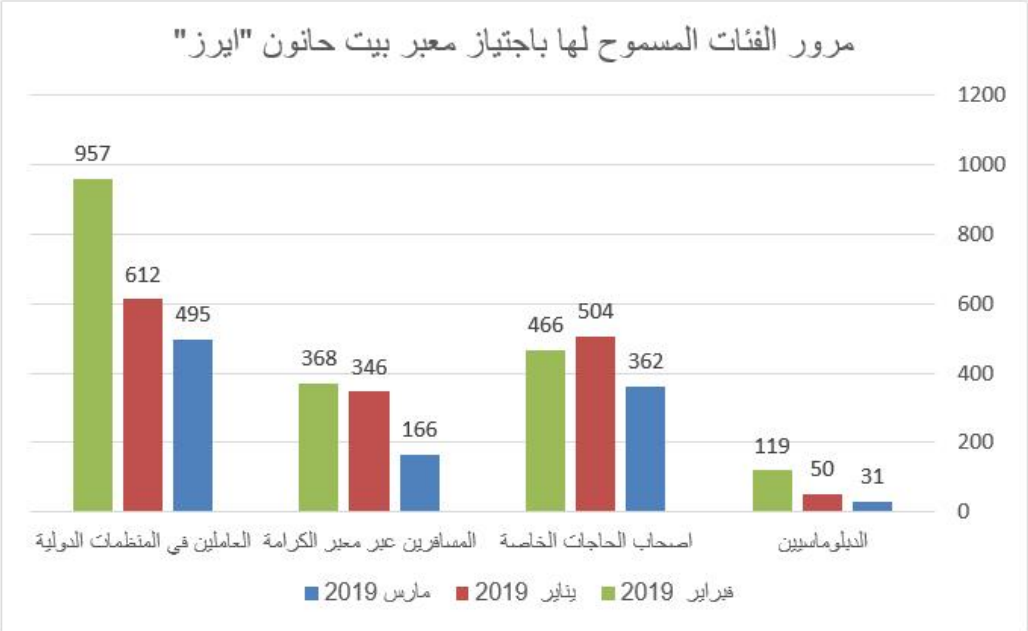

- **اعتقال مواطن على معبر بيت حانون (إيرز)**

في حوالي الســـاعة 9:30 مســـاء من يوم الثلاثاء الموافق 2019/03/19، اعتقلت قوات الاحتلال المتمركزة على معبر بيت حانون (ايرز) شـمال قطاع غزة، المواطن انس أيمن ســالم دوحل، 22 عاماً، من ســكان مدينة غزة. كان المواطن دوحل قدّم طلب تصـــريح من خلال الارتباط، فطلبت المخابرات الإســـرائيلية بإجراء مقابلة معه، وفي حوالي الســـاعة 11:00 صباح يوم الثلاثاء الموافق 2019/03/19م توجه إلى المعبر، وفي المساء بلغ الارتباط أهله باعتقاله.

القيود على حركة البضائع والسلع

- رغم استمرار فرض القيود المشددة على توريد السلع إلى قطاع غزة، سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتوريد 7.999 شاحنة، وقد سجلت واردات شهر مارس انخفاضاً بنسبة 15.3% عن واردات الشهر السـابق (فبراير)، بينما سـجلت انخفاضـاً بنسـبة 21.4% عن واردات شـهر أكتوبر الماضـي التي بلغت 12.036شـاحنة. وقد أغلق المعبر خلال شهر مارس لمدة 14 يوماً، أي ما يعادل (45.1%) من أيام الفترة التي يغطيها التقرير.

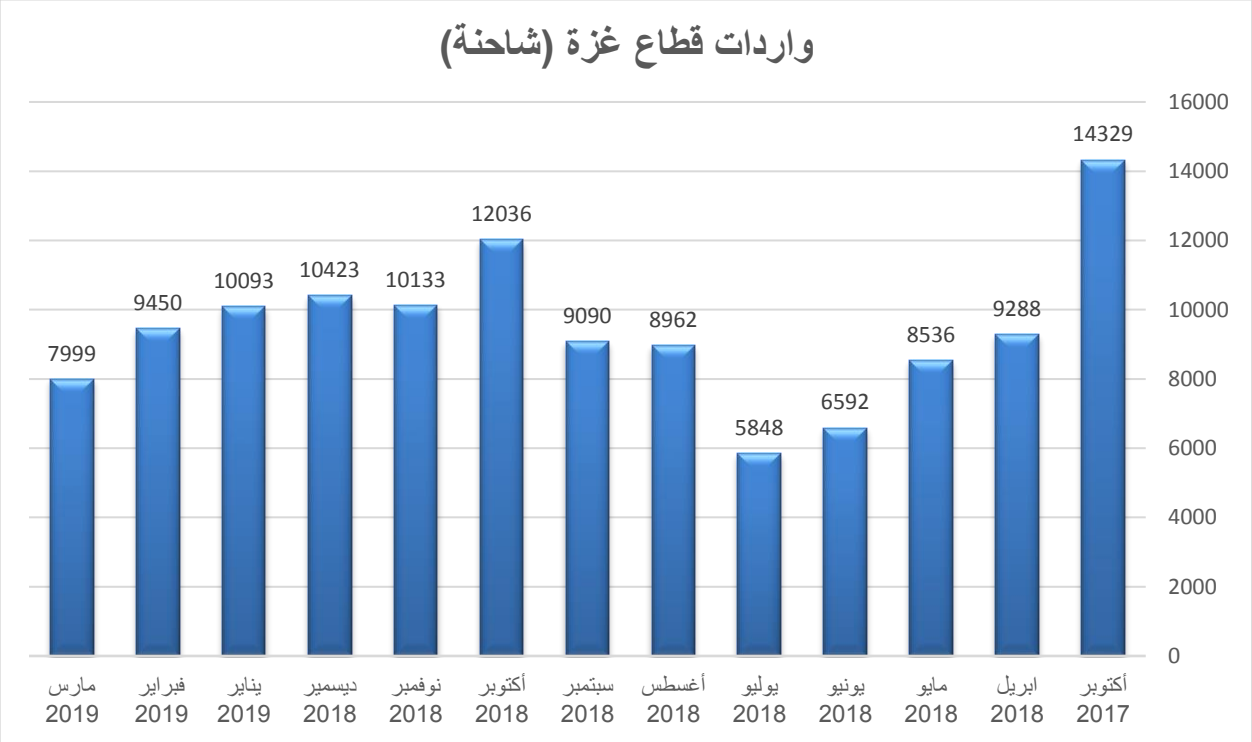

- **اســتمرار حظر صــادرات قطاع غزة:** ما زالت ســلطات الاحتلال تفرض حظراً على تصــدير منتجات قطاع غزة، وفي استثناء محدود تسمح بتصدير كميات محدودة جداً من بعض السلع، معظمها يتم تصديرها إلى الضفة الغربية، والكميات القليلة الأخرى إلى اسرائيل وبعض دول العالم. وقد سمحت السلطات المحتلة خلال شهر مارس بتصدير 274 شاحنة منها 226 شــاحنة إلى الضــفة الغربية، و30 شــاحنة إلى إســرائيل، و18 شــاحنة للعالم الخارجي. وتحتوي الشــاحنات الصادرة على منتجات زراعية، سمك، أثاث، جلود مواشي، خردة المنيوم، وملابس. وتعادل صادرات شهر مارس 6% من حجم الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والتي كانت تبلغ نحو 4500 شاحنة شهرياً.

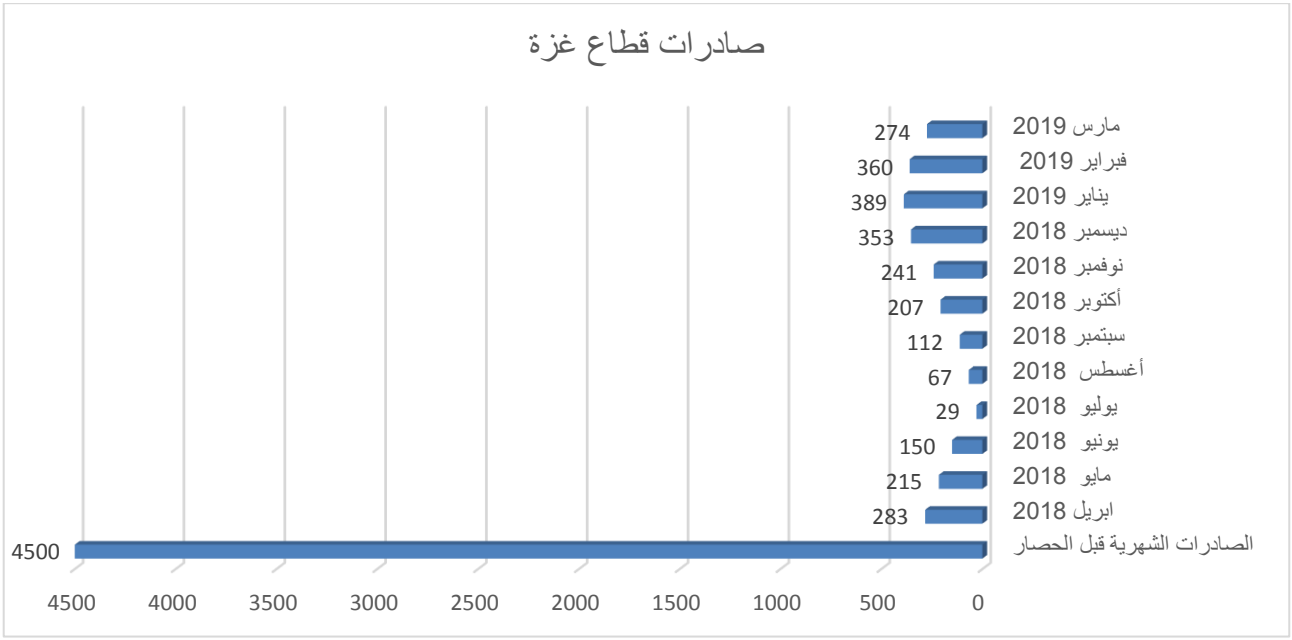

- ما زالت سلطات الاحتلال تفرض قيوداً مشددة على توريد السلع التي تصنفها على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام"، وتضع السلطات الاسرائيلية رسمياً على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام 118 صنفاً، وتحتوي هذه الاصناف مئات السلع والمواد الأساسية. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية. ومن هذه المواد: معدات الاتصال، المضخات، مولدات الكهرباء الكبيرة، القضبان الحديدية، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، أجهزة لحام المعادن، قضبان الصهر المستخدمة في اللحام، أنواع متعددة من الأخشاب، أجهزة UPS التي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضرر عند انقطاع في التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، أجهزة التصوير بالأشعة السينية، الرافعات والمعدات الثقيلة، والمصاعد الكهربائية، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة.

- تتسم عملية تقديم الطلبات الخاصة بسكان قطاع غزة للحصول على السلع التي تصنفها سلطات الاحتلال على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام" بالتعقيد والغموض. فعلى الشخص من سكان غزة أن يقدم طلباً إلى لجنة تنسيق دخول البضائع الفلسطينية التي تقوم بدورها بتمرير الطلب إلى مديرية التنسيق والارتباط الإسرائيلية في معبر إيريز، ويتم تصنيفها وإرسالها إلى الضابط الإسرائيلي المناسب للرقابة على السلعة. وعلى التاجر الفلسطيني إتمام الصفقة التجارية مع البائع أو الوسيط الإسرائيلي، وعليه تسديد ثمنها من أجل تقديم الطلب. وفي حال كان الرد إيجابياً يُسمَح حينها بتنسيق تفاصيل دخول البضاعة عبر معبر كرم أبو سالم، وقد أكد عدد من التجار والمقاولين للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان تعقيد هذه العملية، حيث تعمد سلطات الاحتلال إلى تأخير الردود على الطلبات لأشهر، وفي حالات كثيرة تقوم سلطات الاحتلال المتمركز في معبر كرم أبو سالم بإرجاع البضائع التي تم الموافقة على دخولها. ويتسبب ذلك في خسائر فادحة للتجار الذين يتكلفون بتسديد مبالغ كبيرة لأرضية الميناء والمخازن، وللمقاولين المتعهدين على تسليم مشروعاتهم في مواعيد محددة.

- **الحركة على معبر رفح البري:**

واصلت السلطات المصرية فتح معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، لمغادرة الحالات الإنسانية وعودة العالقين، وقد أغلق المعبر لمدة 12 يوماً بسبب العطلات الوطنية والاسبوعية.

وتمكن خلال الفترة التي يغطيها التقرير 6.956 مواطناً من مغادرة قطاع غزة، فيما عاد إلى القطاع 5132 مواطناً، وأرجعت السلطات المصرية عشرات المواطنين، ومنعتهم من السفر، من دون إبداء أسباب. وما زال آلاف المواطنين المسجلين للسفر بكشوفات وزارة الداخلية غير قاردين على السفر بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة.

بتمويل من الاتحاد الأوروبي

تم إصدار هذا التحديث الشهري "حالة المعابر في قطاع غزة" بدعم من الاتحاد الأوروبي. إن محتويات هذا التحديث من مسؤولية المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ولا تعكس بأي شكل من الأشكال رأي الاتحاد الأوروبي.